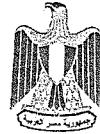


بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم القوى والشروع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٠٩٥	رقم التبليغ:
٢٠١٧/٦/١٤	بتاريخ:

ملف رقم: ٤٤٩١/٢/٣٢

## السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية

تحية طيبة وبعد...

فقد اطاعنا على كتابكم رقم (١٠٠) المؤرخ ٢٠١٦/١/٢٨ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية، وجهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى ووزارة النقل بخصوص إلزام الآخرين سداد مبلغ مقداره (١٣٩٤٤) ثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة وأربعة وأربعين جنيهاً، تكاليف طبع ونشر موازنات وحساب ختامي الجهاز المنكور خلال الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٥.

وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية قامت بطبع ونشر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٣ بربط موازنة جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بالجريدة الرسمية - العدد ٢٦ مكرراً (د) في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - كما قامت بطبع ونشر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٤ بربط موازنة جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بالجريدة الرسمية - العدد ٢٦ مكرراً (ي) في ٢ يوليو ٢٠١٤ -، وكذلك قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٤ بربط حساب ختامي موازنة جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى عن السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بالجريدة الرسمية - العدد (٤٧) مكرراً (ج) في ٢٣ نوفمبر سنة ٢٠١٤ - وقد طالبت الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى أكثر من مرة بتکاليف طبع ونشر هذه القوانين والتي بلغت وفق الفواتير الخاصة بقيمة الطباعة والنشر (١٣٩٤٤) ثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة وأربعة وأربعين جنيهاً، كما قامت بإذاره رسميًا بسداد هذا المبلغ، إلا أن جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى أفاد الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية بأن حساب الجهاز بالبنك المركزي المصري لا يحتوي على أية سيولة نقدية،



مجلس الدولة  
جنة المحامون والمحاميات بالجمهورية  
الفنان العربي نصرت الشافعي

وأنه تمت مخاطبة وزارة المالية أكثر من مرة للتمويل، وأنه سيتم السداد حال توفر سيولة بحساب الجهاز تكفي لسداد الديون.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٤ من مايو عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٧ من شعبان عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن المادة (٢٢٥) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤ تنص على أن: "تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اصدارها، ...، وأن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (٩٠١) لسنة ١٩٦٧ المعديل بالقرار رقم (١٦٩٨) لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية تنص على أن: "تشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون أو يفوضون فيه من السيد الرئيس". كما تنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض فيه من رئيس الجمهورية، وأن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٥٣) لسنة ٢٠٠٢ تنص على أن: "تسري أحكام هذا القرار في شأن النشر في الجريدة الرسمية والواقع المصرية على وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة، وعلى وحدات الإدارة المحلية، وعلى الجهات العامة خدمية كانت أو اقتصادية"، وأن المادة الثانية من القرار ذاته تنص على أن: "تحمل نفقات نشر التشريع الجهة التي تستفيد من نشره، أو الجهة التي صدر التشريع بناء على طلبها أو تلك التي يرتبط التشريع باختصاصها، وذلك بحسب الأحوال"، وأن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٤٩) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى تنص على أن: "ينشأ جهاز يعتبر هيئة عامة اقتصادية يسمى "جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى" تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع الوزير المختص ...، وأن المادة العاشرة منه تنص على أن: "يمثل الرئيس التنفيذي الجهاز أمام القضاء وفي صلاته بالغير".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الدستور الحالي شأنه في ذلك شأن الدستور السابق أوجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية حتى يتسعى علم المخاطبين بها بالأحكام التي تنظمها وتحقيقاً لذلك أصدر رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء القرارات آنفة الذكر لتنظيم نشر القوانين وقرارات رئيس الجمهورية، وقرارات رئيس مجلس الوزراء المشار إليها في الجريدة الرسمية، ومن ذلك ما نص عليه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٥٣) لسنة ٢٠٠٢ من أن تحمل الجهة التي تستفيد من النشر، أو التي يصدر التشريع بناء على طلبها، أو تلك التي يرتبط التشريع باختصاصها، تكاليف هذا النشر.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بطبع ونشر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٣ بربط موازنة جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى للسنة المالية ١٤٣٧/٤/١٢



مجلس الدولة  
جنة المعاشرة والتعاون الحكومية  
لتنمية الشروق والوجه البحري

بالجريدة الرسمية - العدد (٢٦) مكررًا (د) في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - كما قامت بطبع ونشر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٤ بربط موازنة جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بالجريدة الرسمية - العدد (٢٦) مكررًا (ي) في ٢ يوليو ٢٠١٤ - وكذلك قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٤ بربط حساب ختامي موازنة جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى عن السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بالجريدة الرسمية - العدد (٤٧) مكررًا (ج) في ٢٣ نوفمبر سنة ٢٠١٤ - وكان البين بخلاف أن جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى والذي يعد وفق قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٤٩) لسنة ٢٠١٢ بإنشائه هيئة عامة اقتصادية هو المستفيد من طباعة ونشر هذه القوانين والقرارات بقوانين، وأنها ترتبط باختصاصه، ومن ثم يقع على عاتقه تحمل تكاليف طباعتها ونشرها، وهو ما يسلم به الجهاز، حسبما يبين من رده على الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بيد أنه ببر عدم قيامه بالوفاء بهذه التكاليف بعدم كفاية التمويل المتاح برصيده بالبنك المركزي لسداد هذه المديونية.

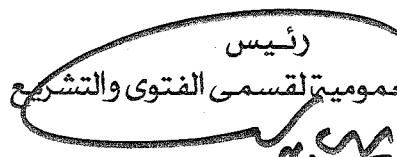
ولما كان الجهاز المذكور ذا شخصية اعتبارية، ويمثله رئيسه التنفيذي، فمن ثم لا يجوز إدخال غيره سواء وزير النقل، أو رئيس الإدارة المركزية لشئون المالية بوزارة النقل طرفة في النزاع المعروض، الأمر الذي لا مناص معه من إلزام جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى أداء المبلغ محل المطالبة ومقداره (١٣٩٤٤) ثلاثة عشر ألفًا وتسعمائة وأربعة وأربعون جنيهاً، والذي تطالب به الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

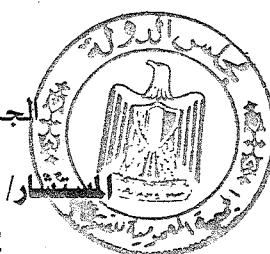
### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى إلزام جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى أداء مبلغ مقداره (١٣٩٤٤) ثلاثة عشر ألفًا وتسعمائة وأربعة وأربعون جنيهاً إلى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٧/٦/٦

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة  
محمد أحمد راغب دكوري



رئيس  
المكتب الفني  
المستشار /  
مصطفى حسين السيد أبو حسين  
نائب رئيس مجلس الدولة  
محترف

مجلس الدولة  
جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى